وصح عنده فيرسله اعتمادا على صحته عن شيوخه كما صح عن ابراهيم النخعي
انه قال ما حدثكم عن ابن مسعود رضي الله عنه فقد سمعته عن غير
واحد وما جدثكم فمنيت فهو عن منصور فتبين ان يكون نسي من
حدثه به وعرف المتردد كم مرسلا لان اصل طريقته انه لا ينحل الا
عن ثقة ومنها ان لا يقصد التحديث بان يذكر الحديث على وجه المذاكرة
او على جهة الفتوى فيذكر المتن لانه المقصود في تلك الحالة دون
السند ولا سيما ان كان السامع عارفا بمن طوى ذكره لشهرته او غير
ذلك من الاسباب وهذا كله في حق من كان لا يرسل الا عن ثقة
واما من كان يرسل عن كل احد فمن علم كان الباعث له على الارسال
منه ضعف من حدثه لكن هذا يقتضي القدح في فاعله لما يترتب
عليه من الخيانة والله اعلم فان قيل فقد عرف احد غير ابن
المسيب بانه كان لا يرسل الا عن ثقة ولنا نعم قد صح الامام احمد ارسال
ابراهيم النخعي لكن خصه غيره محمد بن سيرين عن ابن مسعود رضي الله عنه
لما تقدم فاما ارسيله عن غيره فقال يحيى القطان كان شعبة يضعف
مرسل ابراهيم النخعي عن علي رضي الله عنه وقال يحيى بن معين مراسيل ابراهيم
النخع ليست بشيء صحيحة الا حديث تاجر البحرين وحديث القرفصاء قلت
وحديث القرفصاء متروك رواه البزار فطني وغيره من طريقه وقد
اطنب البيهقي في الخلافيات في ذكر طرقه وعلله واما حديث تاجر البحرين
فاشار اليه الحارثي ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن
الاعمش عن ابراهيم النخعي قال ان رجلا قال يا رسول الله اني رجل
تاجر اختلف الى البحرين فامرهم ان يصلي ركعتين وقال البيهقي من المعلوم
ان ابراهيم ما سمع من احد من الصحابة فاذا حدث عن النبي صلى الله
عليه وسلم يكون بينه وبينه اثنان او اكثر فنتوقف في قبوله من هذه
الحيثية اما اذا حدث بمرسله عن الصحابة ثم فان كان عن ابن مسعود
رضي الله عنه فقد صرح هو بثقة ستبوضه عنه واما عن غيره فلا والله
اعلم وصح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين فقال لانه كان يتشدد
في الاخذ ولا يسمع الا عن ثقة وقوى يحيى بن القطان مراسيل سعيد

فحرر

ابن حبير ومراسيل عمرو بن دينار والمجموع فاعتبر كثير من
الائمة في مقابل ذلك شيء كثير لا يسعه هذا المختصر ومن اراد
التبحر في ذلك فليراجع مختصري لتهذيب الكمال والله الموفق
فان قيل هل يجوز تعدد الارسال او يمتنع قلنا لا يخلو المرسل
ان يكون سمع من المرسل الذي حدثه به عدلا عنده وعند
غيره او عدلا عنده لا عند غيره او غير عدل عدل عنده عدلا
عند غيره هذه اربعة اقسام الاول لا خلاف والثاني
ممنوع بلا خلاف وكل من الثالث والرابع يحتمل الجواز وعدمه
وترددهما بحسب الاسباب الحاملة عليه والله سبحانه وتعالى
اعلم قوله وما ذكر في حق من سمي من صغار التابعين
انهم لم يتلقوا من الصحابة رضي الله عنهم الا الواحد والاثنين
ليس بصحيح بالنسبة الى الزهري قلت نعم قوله الزهري
في صغار التابعين صحيح فانه لا يلزم من كونه لقي كثيرا
من الصحابة رضي الله عنهم ان يكون من لقيهم من كبار
الصحابة حتى يكون هو من كبار الصحابة التابعين فان
جمع من سمع من مشايخ الزهري من الصحابة كلهم من
صغار الصحابة او من لم يلقهم الزهري وان كان روى عنهم
او من لم تثبت له صحبة وان ذكر في الصحابة او من ذكر
فيهم لقتضى مجرد الرؤية وهو لم يثبت له سماع فهذا حكمهم
حكم جميع من ذكر من الصحابة في مشايخ الزهري الا
انس بن مالك رضي الله عنه وان كان من المكثرين
فانما لقيه لانه عمر ونافرت وفاته ومع ذلك فلم يأخذ الزهري
من المكثرين عنه وهو الذي ايضا عن سهل بن سعد الساعدي